وجه الشكر لخادم الحرمين الشريفين

مجلس الهيئة يثمن تعامل المملكة الإنساني مع مخالفي الأنظمة

حقوق/ خاص

رفع مجلس هيئة حقوق الإنسان خالص الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله- بمناسبة صدور أنظمة (المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم)، خلال انعقاد جلسته الخامسة، التي ترأسها معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان.

وأوضح المجلس أن صدور هذه الأنظمة الثلاثة تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، منوهًا بأن تلك الأنظمة ستحقق نقلة جوهرية في مسيرة نظام القضاء الذي كفل حفظ الحقوق وصونها، وستسهم في تطوير أجهزة القضاء، وسيكون لها أثر واضح لمصلحة المتقاضين وإجراءات التقاضي.

وثمن المجلس التعامل الإنساني والأمني والاجتماعي والاقتصادي الذي لقيته جميع العمالة المخالفة، وكان مثالًا مميزًا في قضايا التعامل مع المخالفين لأنظمة العمل والعمال، من حيث الحرص على سلامة إجراءات القبض والترحيل، وتقديم الاستثناءات، وإلغاء العقوبات، وتسهيل إجراءات تغيير المهنة، ونقل الكفالة، ورخصة العمل، أو الترحيل النهائي، خلال مناقشته مارفع له من المكاتب المكلفة بمتابعة الحملة التصحيحية التي تطبقها وزارة الداخلية بالتعاون مع جهات الاختصاص.

كما أكد مجلس الهيئة على أن الاحتفال العالمي للإعاقة بشعاره هذا العام(حطموا الحواجز: افتحوا الأبواب: لمجتمع تنموي شامل للجميع)، الذي يدعو إلى إزالة العراقيل وفتح الأبواب لمجتمع تنموي شامل للجميع يأتي محفزًا لجميع القطاعات المعنية برعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لاستثمار هذا اليوم بتنفيذ حملات مستمرة تعنى بإذكاء الوعي بمفاهيم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير الوصول باعتباره الطريق إلى التنمية الشاملة، وتعزيز الجهود الحكومية من قبل الجهات التنفيذية الداعية إلى تعزيز إمكانية الوصول، وإزالة جميع الحواجز، وتحقيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركة كاملة في المجتمع.

وكان المجلس قد تطرق إلى اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يوافق الثالث من ديسمبر من كل عام، إذ تطلق الأمم المتحدة كل عام شعارًا يحمل في طياته رسالة ومدلولًا، وأتى شعار هذا العام امتدادًا لجهود الأمم المتحدة في تأكيدها على إدماج قضايا الإعاقة في التنمية، وآخرها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٣م بعنوان (سبل المضي قدمًا: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥م وما بعده)، الذي يدعو إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكان للمملكة مشاركة فاعلة فيه ممثلة بهيئة حقوق الإنسان من خلال إقامة بعض الفعاليات دعت فيه إلى إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الخطط التنموية، بالإضافة إلى الاعتبار والملاحظة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.